

الاحتياطيات الدولية للنقد الأجنبي بالمركزي تستوعب صدمة الأسواق الدولية وتحقق ٤٠ مليار دولار نهاية مارس ٢٠٢٠

التزاما بدور البنك المركزي المصري في الحفاظ على استقرار الأسواق المصرية وفي ظل الأوضاع الاقتصادية المضطربة عالمياً فقد قام البنك المركزي المصري خلال شهر مارس ٢٠٢٠ باستخدام حوالي ٤,٥ مليار دولار أمريكي من الاحتياطي النقدي الدولي لتغطية احتياجات السوق المصري من النقد الأجنبي وتغطية تراجع استثمارات الأجانب والمحافظ الدولية وكذلك لضمان استيراد سلع إستراتيجية، بالإضافة الي سداد الالتزامات الدولية الخاصة بالمدىونية الخارجية للدولة.

وهكذا تأكد ان التزايد القياسي الذي تحقق للاحتياطي النقدي الأجنبي عبر السنوات الثلاث الماضية ووصله الى ما يزيد عن ٤٥ مليار دولار لأول مرة في تاريخ مصر كان أحد أسس ثبات واستقرار الاقتصاد المصري وقدرته على تحمل أكبر الصدمات التي يعانى منها أكبر الاقتصاديات العالمية. كما وفر هذا الاحتياطي النقدي القدرة على توفير السيولة لتمويل المشروعات الكبرى للدولة وكذلك القطاع الصناعي والزراعي والخدمي بما يؤدي الى دعم الانتاج المحلي بكل مجالاته وهو أكبر ضمان لخلق فرص العمل للمصريين.

وعلى الرغم من التغيير في الاحتياطي الذي حدث خلال شهر مارس فإن هذا الاحتياطي قادرا علي تغطية واردات لمدة ٨ أشهر متخطيا بذلك المعدلات الدولية التي لا تزيد في بعض الدول عن ٣ شهور فقط. وترتيباً على ما سبق فقد أكدت الأرقام والحقائق والنتائج أن برنامج الإصلاح الاقتصادي والذي ساندته القيادة السياسية شكل حائط صد صلب ضد اعتي أزمة عالمية متمثلة في فيروس كورونا.

ويؤكد البنك المركزي أنه في حالة تتبع وترصد لتلك المتغيرات العالمية والإقليمية والداخلية وسوف يستمر في اتخاذ ايه إجراءات من شأنها الحفاظ علي الاقتصاد المصري و ما شاهده من نجاح خلال السنوات الأخيرة .